ديناميكية النظم السياسية في كيفية إدارة الازمات: دراسة في النظامين البرلماني والرئاسي

المدرس المساعد: حيدر كشكول حسن
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية
Hdgx.1976@uomostansiriyah.edu.iq

الملخص:

توضح الدراسة مقارنة لمدى فاعلية النظامين البرلماني والرئاسي في إدارة الأزمات، من خلال تحليل الأطر الدستورية والمؤسسية المنظمة لصنع القرار في كل منهما, وتنطلق من فرضية مفادها أن طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظامين المذكورين أعلاه تؤثر بصورة مباشرة في طبيعة الاستجابة للأزمات، ومستوى التنسيق الحكومي، وآليات المساءلة السياسية, ويعتمد البحث المنهج المقارن التحليلي، مدعومًا بدراسة نماذج تطبيقية لأزمات معاصرة، بهدف إبراز نقاط القوة والقصور في كل نظام، ويسعى البحث إلى الإسهام في الأدبيات العلمية في تقديم فهم مقارن للعلاقة بين شكل النظام السياسي وفاعلية إدارة الأزمات، بما يدعم تطوير أطر الحوكمة الاكثر كفاءة في مواجهة الأزمات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأزمات, النظام البرلماني, النظام الرئاسي, صنع القرار السياسي, الحوكمة السياسية, النظم الدستورية.

تأريخ الاستلام 2026/6/20 تأريخ قبول النشر 2026/6/21

The dynamics of political systems in crisis management: A study of the parliamentary and presidential systems

Abstract:
This study compares the effectiveness of parliamentary and presidential systems in crisis management by analyzing the constitutional and institutional frameworks governing decision-making in each. It proceeds from the premise that the nature of the relationship between the executive and legislative branches in these systems directly influences the nature of crisis responses, the level of government coordination, and mechanisms of political accountability. Employing a comparative-analytical approach—supported by case studies of contemporary crises—the research aims to highlight the strengths and shortcomings of each system. Ultimately, it seeks to contribute to scholarly literature by offering a comparative understanding of the relationship between the form of political system and crisis management effectiveness, thereby supporting the development of more efficient governance frameworks for addressing future crises.
Keywords: Crisis management, parliamentary system, presidential system, political decision-making, political governance, constitutional systems.

المقدمة

يشهد العالم المعاصر تزايدًا ملحوظًا في الأزمات بمختلف أنواعها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو صحية أو أمنية، الأمر الذي جعل من إدارة الأزمات إحدى القضايا المحورية في الدراسات السياسية والإدارية، وقد أظهرت بعض التجارب الدولية أن قدرة الدول على مواجهة الأزمات لا تعتمد فقط على حجم مواردها أو مستوى تطورها الاقتصادي، بل ترتبط بدرجة كبيرة بكفاءة نظمها

السياسية ومؤسساتها الدستورية في كيفية التعامل مع الظروف الاستثنائية والمستجدات الطارئة واتخاذ القرارات الحاسمة في الوقت المناسب.

وفي هذا الإطار، يبرز شكل النظام السياسي بوصفه عاملًا مؤثرًا في تحديد ميكانيزم وطبيعة الاستجابة للأزمات، نظرًا لما يفرضه من أنماط محددة في توزيع السلطات، وآليات صنع القرار، ومستويات التنسيق بين مؤسسات الدولة. ويعد كل من النظامين البرلماني والرئاسي من أبرز النظم السياسية المعتمدة في الدول المعاصرة، حيث يختلف كل منهما في بنيته الدستورية وطبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأمر الذي ينعكس على أساليب إدارة الأزمات وحدود فاعليتها.

وعليه، فإن دراسة إدارة الأزمات في إطار النظم السياسية المختلفة تمثل مدخلًا مهمًا لفهم ديناميات الحكم الرشيد في أوقات الطوارئ، وتسهم في إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات السياسية في تحقيق الاستقرار وحماية المصلحة العامة. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على العلاقة بين بنية النظام السياسي وفاعلية الأداء الحكومي، بما يساعد على تعميق الفهم النظري والعملي لمتطلبات إدارة الأزمات في عالم يتسم بعدم اليقين وتعدد المخاطر.

اشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي: إلى أي مدى يؤثر اختلاف النظامين البرلماني والرئاسي في فاعلية إدارة الأزمات، من حيث سرعة اتخاذ القرار، ومستوى التنسيق المؤسسي، وآليات المساءلة السياسية؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

1. كيف تؤثر طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في إدارة الأزمات؟
2. ما حدود الصلاحيات الاستثنائية في كل نظام خلال حالات الطوارئ؟
3. ما أبرز نقاط القوة والقصور التي أفرزتها التجارب التطبيقية لكل نظام؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن شكل النظام السياسي يؤثر تأثيرًا مباشرًا في فاعلية إدارة الأزمات، بحيث يتمتع النظام الرئاسي بقدرة أكبر على الاستجابة السريعة في المراحل الأولى للأزمة، نتيجة مركزية السلطة التنفيذية، في حين يتميز النظام البرلماني بفاعلية أعلى في إدارة الأزمات الممتدة، بفضل مرونة التنسيق المؤسسي وارتفاع مستوى المساءلة السياسية.

اهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في عدة مستويات:

1. يسهم البحث في إثراء أدبيات النظم السياسية المقارنة وإدارة الأزمات، من خلال الربط التحليلي بين شكل النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي في الظروف الاستثنائية.
2. يوفر البحث إطارًا تحليليًا يمكن الإفادة منه من قبل صانعي القرار في تقييم كفاءة النظم السياسية القائمة، وتطوير آليات مؤسسية أكثر فاعلية في إدارة الأزمات.
3. تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعًا معاصرًا ومتجددًا، في ظل تصاعد الأزمات العالمية، بما يساعد على استشراف سبل تحسين الحوكمة وتعزيز القدرة على الاستجابة للأزمات المستقبلية.

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، وذلك من خلال مقارنة النظامين البرلماني والرئاسي في إدارة الأزمات، وتحليل الأطر الدستورية والمؤسسية الحاكمة لعملية صنع القرار في كل منهما.

هيكلية البحث: يقسم البحث الى مقدمة وخاتمة بالاضافة لعدة محاور:

المحور الأول: الإطار النظري لإدارة الأزمات والنظم السياسية

المحور الثاني: إدارة الأزمات في النظامين البرلماني والرئاسي

المحور الثالث: الدراسة المقارنة والتقييم.

المحور الرابع: نماذج تطبيقية للنظام البرلماني والنظام الرئاسي في ادارة الازمات

المحور الأول: الإطار النظري لإدارة الأزمات والنظم السياسية

يعرف الاطار النظري طبيعة النظم السياسية في كيفية إدارة الازمات من خلال معرفو ماهية إدارة الازمات، وخصائص كل من النظامين البرلماني، والرئاسي عبر النقاط التالية.

اولا: أدارة الازمات (مفهوم _ الخصائص _الاهداف).

تُعدّ الأزمة ظاهرة معقّدة تنشأ نتيجة اختلال مفاجئ أو متراكم في توازن النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، بما يهدد القيم الأساسية للدولة ويضع صانعي القرار أمام ضغوط زمنية ومعلوماتية عالية وعليه، فإن إدارة الأزمات تمثل أحد أهم مجالات الإدارة العامة والسياسة العامة، لما لها من دور حاسم في احتواء المخاطر وتقليل الخسائر والحفاظ على استمرارية عمل مؤسسات الدولة (عليوي 2002 ، 12) .

ويُقصد بإدارة الأزمات مجموعة الإجراءات والسياسات والآليات التي تعتمدها الدولة أو المنظمة في مواجهة الأزمات المحتملة أو القائمة، بدءًا من مرحلة التنبؤ والوقاية، مرورًا بمرحلة الاستعداد والاستجابة، وصولًا إلى مرحلة التعافي واستخلاص الدروس المستفادة. وتقوم هذه العملية على التخطيط المسبق، والتنسيق المؤسسي، وسرعة اتخاذ القرار، وتوظيف الموارد المتاحة بكفاءة في ظروف تتسم بعدم اليقين وضيق الوقت (bion 2005 , 4)

وفي الإطار السياسي، ترتبط إدارة الأزمات ارتباطًا وثيقًا بطبيعة النظام السياسي وبنيته الدستورية، إذ تؤثر أنماط توزيع السلطة وآليات صنع القرار في قدرة الدولة على الاستجابة للأزمات بفاعلية. فكلما كانت المؤسسات أكثر مرونة وتنسيقًا، وكلما توفرت أطر قانونية واضحة لإدارة حالات الطوارئ، زادت قدرة النظام السياسي على احتواء الأزمة والحد من تداعياتها (liouse 2007)

وتتسم إدارة الأزمات بعدد من الخصائص التي تميزها عن أنماط الإدارة في الظروف الاعتيادية، ومن أبرزها (bion 2005 , 5-7)

1- الطابع الاستثنائي اذ تُمارس إدارة الأزمات في ظروف غير طبيعية تتسم بالضغط الزمني وارتفاع درجة المخاطر، ما يتطلب قرارات سريعة قد تخرج عن الإجراءات الروتينية المعتادة.

2-عدم اليقين ونقص المعلومات تدار الأزمات غالبًا في بيئة تتسم بشح المعلومات أو تضاربها، الأمر الذي يفرض على صانعي القرار الاعتماد على تقديرات سريعة وسيناريوهات محتملة.

3- مركزية القرار النسبية اذ تميل إدارة الأزمات إلى تعزيز مركزية السلطة التنفيذية مؤقتًا، بهدف ضمان وحدة القيادة وسرعة الاستجابة، مع الحفاظ على الحد الأدنى من الرقابة المؤسسية.

4- تتطلب إدارة الأزمات تنسيقًا وثيقًا بين مختلف مؤسسات الدولة والأجهزة المعنية، نظرًا لتداخل الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

5- تفرض طبيعة الأزمات اعتماد سياسات مرنة قابلة للتعديل المستمر وفق تطورات الموقف، بعيدًا عن الجمود الإداري أو القانوني.

6- ترتبط إدارة الأزمات بزمن محدد، وتنتهي بانتهاء الظروف الاستثنائية، لتعود المؤسسات إلى أنماط العمل الطبيعية.

كما تهدف إدارة الأزمات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، من أهمها (عليوي ،42-43) .

1- احتواء الأزمة والحد من انتشاره من خلال العمل على السيطرة على الأزمة في مراحلها الأولى ومنع تفاقم آثارها أو انتقالها إلى مجالات أخرى.

2- حماية الأرواح والممتلكات، وتقليص الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الأزمة.

3- ضمان استمرارية عمل مؤسسات الدولة والحفاظ على الشرعية السياسية خلال الظروف الاستثنائية.

4- تهيئة الظروف اللازمة للانتقال من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة التعافي وإعادة البناء.

5- إدارة الأزمة بشفافية وكفاءة بما يسهم في تعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات الرسمية.

6- تحليل التجربة واستخلاص العبر لتطوير السياسات وبناء قدرات مؤسسية تمنع تكرار الأزمات أو تقلل من آثارها مستقبلًا.

وعليه، لا تقتصر إدارة الأزمات على التعامل مع النتائج المباشرة للأزمة فحسب، بل تشمل أيضًا بناء قدرات مؤسسية طويلة الأمد، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، بما يضمن جاهزية النظام السياسي لمواجهة الأزمات المستقبلية بكفاءة واستدامة.

ثانيا: خصائص النظام البرلماني

يعد النظام البرلماني من أقدم النظم السياسية وأكثرها انتشارًا في الدول الديمقراطية، ويقوم على مبدأ التعاون والتداخل المرن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بما ينعكس على طبيعة الحكم وآليات صنع القرار (الزعبي 1996) ويمكن تحديد أبرز خصائص النظام البرلماني على النحو الآتي (درويش 1986) :

1. ازدواجية السلطة التنفيذية: يتسم النظام البرلماني بوجود سلطة تنفيذية مزدوجة، تتمثل في رئيس الدولة من جهة، ورئيس الحكومة ومجلس الوزراء من جهة

أخرى، حيث يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات شكلية أو رمزية غالبًا، في حين تتركز السلطة التنفيذية الفعلية بيد الحكومة.

2. انبثاق الحكومة من البرلمان: تُشكَّل الحكومة في النظام البرلماني من الحزب أو الائتلاف الذي يحظى بأغلبية برلمانية، وهو ما يعزز الانسجام السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.
3. المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان: تخضع الحكومة لمبدأ المسؤولية السياسية أمام البرلمان، ويحق لهذا الأخير مساءلتها وسحب الثقة منها، سواء بصورة فردية أو جماعية، ما يعزز الرقابة الديمقراطية.
4. التداخل المرن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: يتميز النظام البرلماني بغياب الفصل الصارم بين السلطتين، إذ يشارك أعضاء الحكومة في العمل البرلماني، ويسهم البرلمان في توجيه السياسات الحكومية.
5. إمكانية حل البرلمان: يمتلك رئيس الحكومة، أو رئيس الدولة بناءً على طلبه، حق حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة، وهو ما يُعد أداة لتحقيق التوازن بين السلطتين.
6. المسؤولية الجماعية للحكومة: تقوم الحكومة في النظام البرلماني على مبدأ المسؤولية الجماعية، حيث يتحمل مجلس الوزراء مسؤولية مشتركة عن السياسات والقرارات، الأمر الذي يعزز التنسيق الداخلي.
7. المرونة السياسية والدستورية: يتميّز النظام البرلماني بقدر عالٍ من المرونة في التعامل مع الأزمات السياسية، من خلال إمكانية تعديل الحكومات أو إعادة تشكيلها دون المساس بالنظام الدستوري ككل.

ثالثا: خصائص النظام الرئاسي

يعد النظام الرئاسي أحد النظم السياسية الرئيسة في الدول المعاصرة، ويقوم أساسًا على مبدأ الفصل النسبي بين السلطات، بما يضمن استقلال كل سلطة عن

الأخرى في ممارسة اختصاصاتها الدستورية (النجم 2020) وتتجلى أبرز خصائص النظام الرئاسي فيما يأتي (النجم ، 369-370) :

1. تتركز السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي بيد رئيس واحد، يُنتخب غالبًا انتخابًا مباشرًا من الشعب، ويجمع بين صفة رئيس الدولة ورئيس الحكومة، بما يمنحه دورًا محوريًا في توجيه السياسات العامة.

2.يقوم النظام الرئاسي على الفصل الواضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث لا يجوز الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية البرلمان، الأمر الذي يعزز استقلال كل سلطة عن الأخرى.

3. لا تخضع السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي للمساءلة السياسية المباشرة من قبل البرلمان، ولا يملك الأخير حق سحب الثقة من الرئيس أو حكومته، وتقتصر المساءلة على الآليات الدستورية والقضائية.

4. يتمتع الرئيس بمدة حكم محددة دستوريًا لا يمكن إنهاؤها قبل انقضائها إلا في حالات استثنائية، مثل الإدانة الدستورية أو العزل، وهو ما يوفر قدرًا من الاستقرار التنفيذي.

5. يمتلك رئيس الدولة في النظام الرئاسي صلاحيات تنفيذية وتشريعية مؤثرة، مثل اقتراح القوانين، والاعتراض عليها (حق النقض)، وإصدار الأوامر التنفيذية، خاصة في حالات الطوارئ.

6. يعتمد النظام الرئاسي على مبدأ الضوابط والتوازنات بين السلطات، من خلال آليات دستورية تهدف إلى منع تركّز السلطة، مثل الرقابة القضائية على أعمال السلطة التنفيذية.

7. تميل عملية صنع القرار في النظام الرئاسي إلى المركزية، الأمر الذي قد يعزز سرعة الاستجابة في الظروف الاستثنائية، ولا سيما في إدارة الأزمات.

المحور الثاني: إدارة الأزمات في النظامين البرلماني والرئاسي

للتعرف على ديناميكية إدارة الازمات في النظامين البرلماني والرئاسي لابد من معرفة اليات صنع القرار، والتنسيق المؤسسي ودور السلطتين التشريعية والتنفيذية في إدارة الازمات عبر النقاط التالية.

اولا: آليات صنع القرار أثناء الأزمات.

تعد آليات صنع القرار أثناء الأزمات من أبرز المحددات التي تميز أداء النظم السياسية المختلفة، إذ تتطلب الأزمات قرارات سريعة وحاسمة في ظل ظروف استثنائية تتسم بضيق الوقت، وتزايد المخاطر، ونقص المعلومات. ويؤثر شكل النظام السياسي بصورة مباشرة في طبيعة هذه الآليات، ولا سيما في النظامين البرلماني والرئاسي (عارف 2012)

في النظام البرلماني، ترتكز آليات صنع القرار خلال الأزمات على التعاون الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بحكم انبثاق الحكومة من البرلمان ومسؤوليتها السياسية أمامه. وتتيح هذه العلاقة تمرير التشريعات الطارئة ومنح الحكومة صلاحيات استثنائية بسرعة نسبية، خاصة في ظل وجود حكومة أغلبية مستقرة، كما يسهم مبدأ المسؤولية الجماعية للحكومة في تعزيز التنسيق داخل السلطة التنفيذية، بما يضمن وحدة القرار وتماسك السياسات المتبعة لمواجهة الأزمة، غير أن فاعلية هذه الآليات قد تتأثر سلبًا في حالات الانقسام الحزبي أو هشاشة الائتلافات الحكومية، مما ينعكس على سرعة القرار ووضوح (الحريري 2025)

أما في النظام الرئاسي، فتتسم آليات صنع القرار أثناء الأزمات بمستوى أعلى من المركزية، نظرًا لوحدة السلطة التنفيذية وتركيز الصلاحيات بيد الرئيس. ويتيح ذلك للرئيس اتخاذ قرارات سريعة من خلال الأوامر التنفيذية أو الصلاحيات الاستثنائية المنصوص عليها دستوريًا، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالأمن

القومي والطوارئ ومع ذلك، قد تواجه هذه الآليات تحديات تتعلق بالتنسيق مع السلطة التشريعية، خاصة في حال الانقسام السياسي، الأمر الذي قد يحد من فعاعلية القرارات على المدى المتوسط أو الطويل (arend 2012) وعليه، يتضح أن آليات صنع القرار أثناء الأزمات تختلف باختلاف النظام السياسي، حيث يميل النظام الرئاسي إلى الحسم والسرعة في المراحل الأولى للأزمة، في حين يتميز النظام البرلماني بقدر أكبر من التوافق المؤسسي والاستمرارية في إدارة الأزمات الممتدة، بما يعكس طبيعة التوازن بين الكفاءة والرقابة في كل نظام.

ثانيا: التنسيق المؤسسي والصلاحيات الاستثنائية

يُعدّ التنسيق المؤسسي ومنح الصلاحيات الاستثنائية من الركائز الأساسية لإدارة الأزمات في النظم السياسية، إذ تتطلب الظروف الاستثنائية تعاونًا وثيقًا بين مؤسسات الدولة المختلفة، إلى جانب تكييف القواعد القانونية بما يسمح بالاستجابة السريعة والفعّالة. وتختلف طبيعة هذا التنسيق وحدود الصلاحيات الاستثنائية باختلاف النظام السياسي، ولا سيما في النظامين البرلماني والرئاسي (rod 2019) .

في النظام البرلماني، يقوم التنسيق المؤسسي أثناء الأزمات على العلاقة التعاونية بين الحكومة والبرلمان، حيث تُمنح السلطة التنفيذية صلاحيات استثنائية مؤقتة بموافقة السلطة التشريعية، ضمن إطار دستوري وقانوني محدد. ويسهم هذا التفاعل في تحقيق توازن نسبي بين سرعة الاستجابة ومتطلبات الرقابة السياسية، إذ يحتفظ البرلمان بدوره في متابعة أداء الحكومة ومساءلتها حتى في ظل حالات الطوارئ. كما يعزز مبدأ المسؤولية الجماعية للحكومة مستوى التنسيق الداخلي بين الوزارات والمؤسسات المعنية بإدارة الأزمة (عارف ، 190) .

في النظام الرئاسي، يتسم التنسيق المؤسسي بدرجة أعلى من المركزية، نتيجة تركّز الصلاحيات الاستثنائية بيد الرئيس، ولا سيما في حالات الطوارئ أو الأزمات

الأمنية. ويمنح هذا النمط من التنظيم السلطة التنفيذية قدرة أكبر على التحرك السريع وتوحيد الجهود المؤسسية، غير أنه قد يثير إشكالات تتعلق بضعف الرقابة التشريعية أو القضائية إذا لم تُقيد هذه الصلاحيات بضوابط دستورية واضحة. ويظل التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في هذا النظام مرهونًا بمدى الانسجام السياسي بينهما (عبد الوهاب 2015)

يتضح أن فاعلية التنسيق المؤسسي والصلاحيات الاستثنائية لا ترتبط باتساع هذه الصلاحيات بقدر ما تتوقف على وضوح الأطر القانونية الناظمة لها، وقدرة المؤسسات على تحقيق التوازن بين متطلبات الاستجابة السريعة والحفاظ على الضوابط الديمقراطية، بما يضمن إدارة الأزمات بكفاءة دون المساس بأسس النظام السياسي.

ثالثا: دور السلطتين التنفيذية والتشريعية.

يكتسب دور السلطتين التنفيذية والتشريعية أهمية خاصة أثناء الأزمات، نظرًا لما تفرضه الظروف الاستثنائية من ضرورة تحقيق التوازن بين سرعة اتخاذ القرار ومتطلبات الرقابة والمساءلة. ويختلف هذا الدور باختلاف طبيعة النظام السياسي، ولا سيما في النظامين البرلماني والرئاسي (eric 2019 , 50)

في النظام البرلماني، تتولى السلطة التنفيذية، ممثلة بالحكومة، الدور الرئيس في إدارة الأزمة، من خلال إعداد السياسات العامة وتنفيذ الإجراءات الطارئة. وفي المقابل، يضطلع البرلمان بدور محوري في دعم الجهود الحكومية عبر إقرار التشريعات الاستثنائية ومنح الصلاحيات اللازمة، فضلًا عن ممارسة الرقابة السياسية على أداء الحكومة. ويسهم هذا التداخل الوظيفي بين السلطتين في تعزيز التنسيق المؤسسي، غير أن فاعليته تظل مرهونة بمدى استقرار الأغلبية البرلمانية وتماسكها (عارف ، 190) .

في النظام الرئاسي، فتتمتع السلطة التنفيذية بدور أكثر استقلالية واتساعًا، إذ يضطلع الرئيس بقيادة عملية إدارة الأزمة واتخاذ القرارات الحاسمة، مستندًا إلى الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، ولا سيما في حالات الطوارئ. ويقتصر دور السلطة التشريعية على إقرار القوانين اللازمة أو تخصيص الموارد المالية، إلى جانب ممارسة الرقابة اللاحقة على أعمال السلطة التنفيذية، وهو ما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى توترات مؤسسية، خاصة في ظل الانقسام السياسي (شفيق 2012 ، 200) .

يتضح أن دور السلطتين التنفيذية والتشريعية في إدارة الأزمات يعكس طبيعة التوازن الدستوري في كل نظام سياسي، حيث يميل النظام البرلماني إلى تعزيز التعاون والتكامل بين السلطتين، في حين يتجه النظام الرئاسي نحو تعزيز استقلالية السلطة التنفيذية. وتظل فعالية هذا الدور مشروطة بقدرة النظام السياسي على تحقيق التوازن بين الحسم التنفيذي والرقابة الديمقراطية خلال الأزمات.

المحور الثالث: الدراسة المقارنة والتقييم

بعد أن تعرفنا على طبيعة إدارة الازمات في النظامين البرلماني والرئاسي، لابد من اجراء مقارنة بين النظامين، من خلال معرفة أوجه التشابه والاختلاف بينهما، ونقاط القصور والقوة في النظامين، وأثر شكل النظام السياسي في إدارة الازمات.

اولا: أوجه التشابه والاختلاف.

تُعدّ المقارنة بين النظامين البرلماني والرئاسي في إدارة الأزمات مدخلًا أساسيًا لتقييم فاعلية كل منهما، إذ تكشف أوجه التشابه والاختلاف عن طبيعة الأداء المؤسسي وحدود الاستجابة السياسية في الظروف الاستثنائية. وعلى الرغم من التباين البنيوي بين النظامين، فإنهما يشتركان في بعض السمات العامة، إلى

جانب اختلافات جوهرية تؤثر في آليات إدارة الأزمات (عبد الفتاح 2010 ، 250)

من حيث أوجه التشابه، يسعى كل من النظامين البرلماني والرئاسي إلى تحقيق الهدف ذاته المتمثل في احتواء الأزمة وتقليل آثارها والحفاظ على استقرار الدولة. كما يعتمد كلاهما على أطر دستورية وقانونية لتنظيم حالات الطوارئ ومنح السلطة التنفيذية صلاحيات استثنائية مؤقتة. ويشترك النظامان كذلك في أهمية التنسيق المؤسسي بين أجهزة الدولة المختلفة، وضرورة توظيف الموارد المتاحة بكفاءة لضمان الاستجابة الفاعلة للأزمات (عبد الوهاب ، 220)

أما من حيث أوجه الاختلاف، فيبرز التباين في طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ يقوم النظام البرلماني على التعاون والتداخل المرن بينهما، بينما يرتكز النظام الرئاسي على الفصل النسبي والاستقلال المؤسسي. وينعكس هذا الاختلاف على سرعة اتخاذ القرار، حيث يميل النظام الرئاسي إلى الحسم والسرعة في المراحل الأولى للأزمة، في حين يعتمد النظام البرلماني على التوافق السياسي والتنسيق البرلماني. كما تختلف آليات المساءلة السياسية، إذ تكون مباشرة وفورية نسبيًا في النظام البرلماني، مقابل كونها أكثر تقييدًا أو لاحقة في النظام الرئاسي (السعدي 2014 ، 150) .

تُظهر المقارنة أن أوجه التشابه بين النظامين تتعلق بالأهداف العامة لإدارة الأزمات، في حين تتمحور أوجه الاختلاف حول آليات التنفيذ والتوازن بين الفاعلية والرقابة، الأمر الذي يجعل تقييم أداء كل نظام مرهونًا بالسياق السياسي والمؤسسي الذي يعمل ضمنه.

ثانيا : نقاط القوة والقصور.

تُعد المقارنة بين النظامين البرلماني والرئاسي في إدارة الأزمات مدخلًا أساسيًا لتقييم فعالية كل منهما في مواجهة الظروف الاستثنائية. على الرغم من اختلاف

بنيتهما السياسية، يشترك النظامان في مجموعة من السمات العامة، منها الاعتماد على الأطر الدستورية والقانونية لتنظيم حالات الطوارئ ومنح السلطة التنفيذية صلاحيات استثنائية مؤقتة، وأهمية التنسيق المؤسسي بين أجهزة الدولة المختلفة، بالإضافة إلى ضرورة توظيف الموارد المتاحة بكفاءة لضمان استجابة فعالة للأزمات (عبد الفتاح ، 255) .

ومع ذلك، يبرز الاختلاف في طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث يقوم النظام البرلماني على التعاون والتداخل المرن بينهما، بينما يعتمد النظام الرئاسي على الفصل النسبي والاستقلال المؤسسي للسلطة التنفيذية. وينعكس هذا التباين على سرعة اتخاذ القرار وآليات المساءلة السياسية، إذ يميل النظام الرئاسي إلى الحسم والسرعة في المراحل الأولى للأزمة، في حين يعتمد النظام البرلماني على التوافق السياسي والتنسيق البرلماني، مع مساءلة مباشرة نسبيًا مقارنة بالرقابة اللاحقة في النظام الرئاسي (boin , 70)

من منظور نقاط القوة، يتيح النظام البرلماني التوافق المؤسسي والتنسيق الوثيق بين الحكومة والبرلمان، مما يعزز الشفافية ويقلل المخاطر المرتبطة بالقرارات التنفيذية، كما يوفر مرونة في تعديل الحكومة أو تشكيل ائتلافات جديدة لضمان استمرارية إدارة الأزمات. في المقابل، يتميز النظام الرئاسي بسرعة اتخاذ القرار نتيجة تركّز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، واستقرار السلطة التنفيذية بسبب مدة الرئاسة الثابتة، بالإضافة إلى مركزية التنسيق التي تضمن توحيد الجهود بين الأجهزة التنفيذية (arend 2012)

أما من حيث نقاط القصور، فقد يعاني النظام البرلماني من بطء الاستجابة نتيجة الحاجة إلى التوافق بين الأحزاب والبرلمان، واعتماده على الأغلبية البرلمانية التي قد تكون هشة أو منقسمة، بالإضافة إلى تعقيد التنسيق بين الجهات المختلفة. بينما يواجه النظام الرئاسي تحديات مرتبطة بضعف الرقابة المباشرة على الرئيس،

واعتماده الكبير على شخصية الرئيس، وصعوبة تعديل السلطة التنفيذية أثناء الأزمة، مما قد يقلل من مرونة النظام في التعامل مع الأزمات الممتدة (juin 1990) .

ثالثا: أثر شكل النظام السياسي في فاعلية إدارة الأزمات.

يتضح من الدراسة المقارنة أن شكل النظام السياسي يمثل عاملاً جوهريًا في تحديد فاعلية إدارة الأزمات، إذ يؤثر مباشرة على سرعة اتخاذ القرار، ودرجة التنسيق المؤسسي، وآليات المساءلة السياسية خلال الظروف الاستثنائية. ويختلف هذا الأثر باختلاف النظام، سواء كان برلمانيًا أم رئاسيًا (عبد الفتاح ، 250) .

في النظام البرلماني، يعزز التداخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة ومتوازنة، ويتيح إشراك البرلمان في منح الصلاحيات الاستثنائية ومتابعة تنفيذها، مما يقلل من الأخطاء ويزيد من الشرعية السياسية للقرارات. إلا أن هذا التداخل قد يؤدي إلى بطء نسبي في الاستجابة للأزمات الطارئة، خاصة في حالات الانقسام السياسي أو ضعف الأغلبية البرلمانية (حمود ، 2013 ، 120) .

أما في النظام الرئاسي، فتتميز فاعلية إدارة الأزمات بالسرعة والحسم، بفضل تركيز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، وقدرته على إصدار قرارات مباشرة وتنفيذها بسرعة دون الحاجة لموافقة تشريعية مستمرة. غير أن مركزية القرار قد تحد من الرقابة السياسية وتزيد من المخاطر المرتبطة بالقرارات الفردية، ما قد يؤثر على فاعلية إدارة الأزمات طويلة المدى أو المعقدة (شفيق ،215)

يمكن استنتاج أن فعالية إدارة الأزمات لا تتحدد بشكل النظام السياسي وحده، بل تتوقف على مدى وضوح الأطر القانونية، واستقرار المؤسسات، ومرونة التنسيق بين السلطات، إضافة إلى التوازن بين سرعة اتخاذ القرار ومتطلبات الرقابة والمساءلة. ويشير ذلك إلى أن كلا النظامين يمكن أن يكون فعالًا إذا

توافرت العوامل المؤسسية والسياسية المساندة، مع مراعاة طبيعة الأزمة وطول مدتها وتعقيدها.

المحور الرابع : نماذج تطبيقية للنظام البرلماني والنظام الرئاسي في ادارة الازمات

للتعرف على طبيعة النظم السياسية سواء كان النظام برلماني أو رئاسي بصورة ادق, لابد من اعتماد تجربتين ناجعتين تخص النظامين للتعرف على مزايا وعيوب كلاً منهما.

اولا : دور النظام البرلماني في إدارة الأزمات: نموذج المملكة المتحدة أثناء جائحة كورونا

يعكس النظام البرلماني قدرة الدولة على إدارة الأزمات من خلال التوافق المؤسسي والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (المملكة المتحدة) كنموذج برلماني، نوضح كيف يمكن للحكومة والبرلمان التعاون لضمان استجابة فعّالة للظروف الاستثنائية من خلال مما يلي.

1- تتمثل إحدى السمات الأساسية للنظام البرلماني في التوافق المؤسسي بين الحكومة والبرلمان. خلال جائحة كورونا، اعتمدت الحكومة البريطانية على التنسيق مع الأحزاب المختلفة داخل البرلمان لتصميم وتنفيذ السياسات الاحترازية، بما يشمل الإغلاقات المؤقتة وفرض الحجر الصحي، مما أتاح اتخاذ قرارات مدروسة ومتوازنة تراعي الأبعاد الصحية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة

2- يتيح النظام البرلماني إصدار تشريعات استثنائية مؤقتة تمنح الحكومة الصلاحيات اللازمة للتصرف بسرعة ضمن الإطار القانوني والدستوري. وقد صادق البرلمان البريطاني على عدة قوانين مؤقتة سمحت بتنفيذ إجراءات عاجلة، مثل إغلاق المدارس، وتقييد التجمعات العامة، وتخصيص الموارد المالية لدعم الأسر والشركات المتضررة

3- يُبرز النموذج البرلماني المرونة في التكيف مع تطور الأزمة, فقد تمكنت الحكومة من تعديل السياسات تدريجيًا وفقًا للمتغيرات الصحية والاقتصادية، مع الحفاظ على استمرارية إدارة الأزمة، وذلك من خلال التفاعل المستمر مع البرلمان ولجانه المتخصصة

4- لعب البرلمان دورًا محوريًا في الرقابة والمساءلة، عبر متابعة أداء الحكومة، واستجواب الوزراء، وإصدار التوصيات اللازمة هذه الآلية أسهمت في تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات التنفيذية الفردية، كما عززت الشرعية السياسية للقرارات المتخذة خلال الأزمة

ثانيا: دور النظام الرئاسي في إدارة الأزمات: نموذج الولايات المتحدة الأمريكية أثناء جائحة كورونا

يعكس النظام الرئاسي في الولايات المتحدة قدرة السلطة التنفيذية على اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة خلال الأزمات نتيجة تركيز الصلاحيات بيد الرئيس واستقلاليته عن السلطة التشريعية. خلال جائحة كورونا، أتاح هذا التركيز إمكانية إصدار أوامر تنفيذية مباشرة تتعلق بالإغلاقات، التوزيع الطارئ للقاحات، وتخصيص الموارد المالية للطوارئ، دون الحاجة لموافقة مستمرة من الكونغرس (biedn)

1- يتيح النظام الرئاسي سرعة اتخاذ القرار والحسم التنفيذي، إذ يمكن للرئيس توجيه الأجهزة التنفيذية بسرعة لتطبيق الإجراءات الطارئة، ما يقلل من التأخير في الاستجابة للأزمات مقارنة بالنظام البرلماني الذي يتطلب توافقًا بين الحكومة والبرلمان.

2- يوفر النظام الرئاسي استقرارًا في السلطة التنفيذية، نظرًا لمدة الرئاسة الثابتة، مما يسمح باستمرارية السياسات أثناء الأزمة، ويحد من تأثير التغيرات الحكومية المفاجئة على إدارة الأزمة.

3- يتيح مركزية التنسيق توحيد جهود الأجهزة التنفيذية تحت قيادة الرئيس، ما يضمن سرعة التنفيذ ووضوح المسؤوليات، لكنه قد يؤدي في الوقت نفسه إلى ضعف الرقابة السياسية المباشرة، وزيادة المخاطر المرتبطة بالقرارات الفردية للرئيس، خصوصًا في الأزمات الممتدة أو المعقدة.

خاتمة

في ظل تصاعد الأزمات وتعقّد طبيعتها في العالم المعاصر، باتت إدارة الأزمات تمثل أحد الاختبارات الأساسية لفاعلية النظم السياسية وقدرتها على تحقيق الاستقرار وحماية المصلحة العامة. وقد أظهرت التجارب المختلفة أن نجاح الدول في مواجهة الأزمات لا يتوقف على الإمكانات المادية أو البشرية فحسب، وإنما يرتبط بدرجة كبيرة بكفاءة البناء المؤسسي وطبيعة النظام السياسي المعتمد.

وتبرز المقارنة بين النظامين البرلماني والرئاسي أهمية فهم العلاقة بين توزيع السلطات وآليات صنع القرار أثناء الظروف الاستثنائية، لما لذلك من انعكاسات مباشرة على سرعة الاستجابة، ومستوى التنسيق المؤسسي، وحدود المساءلة السياسية. كما تكشف هذه المقارنة أن اختلاف النظم السياسية يؤدي إلى تنوّع أنماط إدارة الأزمات، دون أن يعني ذلك وجود نموذج واحد صالح للتطبيق في جميع السياقات.

وعليه، فإن دراسة إدارة الأزمات في إطار النظم السياسية المقارنة تسهم في تعميق الوعي بأهمية تطوير أطر دستورية ومؤسسية مرنة، قادرة على التكيّف مع التحديات المتغيرة، وتحقيق التوازن بين فعالية القرار والحفاظ على القيم الديمقراطية, وتظل هذه المسألة من القضايا المفتوحة للبحث والنقاش الأكاديمي، في ظل عالم يتسم بعدم الاستقرار وتزايد المخاطر، ما يجعل من إدارة الأزمات مجالًا حيويًا لتقييم أداء النظم السياسية واستشراف مستقبل الحوكمة, ومن خلال مما تقدم نستنتج مما يلي :

1. إن شكل النظام السياسي يُعد عاملًا مؤثرًا في فاعلية إدارة الأزمات، إذ تنعكس البنية الدستورية وطبيعة توزيع السلطات على سرعة اتخاذ القرار ومستوى التنسيق المؤسسي.
2. يتميز النظام الرئاسي بقدرة أعلى على الاستجابة السريعة في المراحل الأولى للأزمات، نتيجة مركزية السلطة التنفيذية واتساع صلاحياتها، ولا سيما في حالات الطوارئ.
3. يُظهر النظام البرلماني فاعلية أكبر في إدارة الأزمات الممتدة والمعقدة، مستفيدًا من مرونة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز آليات المساءلة السياسية.
4. لا يتحقق النجاح في إدارة الأزمات من خلال شكل النظام السياسي وحده، بل يتطلب توافر مؤسسات قوية، واستقرار سياسي، وأطر قانونية واضحة تنظم ممارسة الصلاحيات الاستثنائية.
5. إن غياب التوازن بين سرعة اتخاذ القرار والرقابة المؤسسية قد يؤدي إلى إضعاف كفاءة إدارة الأزمات، بغضّ النظر عن طبيعة النظام السياسي المعتمد.
6. تسهم المقارنة بين النظامين البرلماني والرئاسي في تقديم فهم أعمق لديناميات الحوكمة في أوقات الأزمات، بما يدعم تطوير نماذج أكثر مرونة وكفاءة لمواجهة التحديات المستقبلية.

المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية :

1. درويش , ابراهيم . 1986. *النظام السياسي :دراسة فلسفية تحليلية* . ط1 . مصر:,دار النهضة العربية.
2. النجم , احمد مشعان . 2020. " النظام السياسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية " . *مجلة العلوم السياسية* , العدد59,كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد .
3. الحريري, جاسم يونس . 2025. إدارة الأزمات وأثرها في خلق مجتمع مستقر وآمن: دراسة حالة العراق, بغداد: مركز حمورابي .
4. عبد الفتاح , حسن . 2010. *النظم الدستورية المقارنة* . مصر : دار النهضة العربية .

5. الزعبي , خالد سمارة . 1996. *مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية* . ط1.الاردن: المركز العربي للخدمات الطلابية .
6. حمود , سامي . 2013. *النظم السياسية والمقارنة بين الرلمانية والرئاسية. الاردن:* دار الفكر السياسي .
7. عليوي, عبد الحميد . 2002. " ادارة الازمات:مدخل علمي لصناعة القرار في الازمات " . مصر : مركز البحوث والدراسات التجارية .
8. السعدي, فاضل . 2014 . حالة الطوارئ واثرها في مبدأ المشروعية , دار الحكمة .
9. شفيق , محمد . 2012. *السلطة التنفيذية في النظم السياسية المقارنة* . مصر : دار الجامعة الجديدة.
10. عبد الوهاب , محمد . 2015. *النظم السياسية المقارنة* . مصر : دار الفكر العربي .
11. عارف, ناصيف . 2012. *صنع القرار السياسي: دراسة في الأطر النظرية والتطبيقات العملية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Barendt, Eric. 2019. Emergency Powers and the Rule of Law. Oxford: Oxford University Press.
2. Boin, A., Hart, P., Stern, E., & Sundelius, B.2005. The Politics of Crisis Management: Public Leadership Under Pressure, Cambridge: Cambridge University Press.
3. Comfort, Louise K. ,2007. Crisis Management in Hindsight: Cognition, Communication, Coordination.Public Administration Review, Vol. 67.
4. Hague, Rod, Martin Harrop, and John McCormick.2019. Comparative Government and Politics: An Introduction. London: Palgrave Macmillan.
5. Lijphart, Arend.2012. Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries. New Haven: Yale University Press.
6. Lijphart, Arend.2012. Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries. New Haven: Yale University Press.
7. Linz, Juan J.1990. The Perils of Presidentialism. Journal of Democracy, Vol. 1, No. 1.
8. Rosenthal, U., Boin, A., & Comfort, L. K.2001. Managing Crises: Threats, Dilemmas, Opportunities. Springfield: Charles C. Thomas.
9. Alice Lilly , Hannah White,2020. Parliament's role in the coronavirus crisis: holding the government to account, https://www.instituteforgovernment.org.uk

10. JOSEPH R. BIDEN, JR, Executive Order 13987—Organizing and Mobilizing the United States Government to Provide a Unified and Effective Response To Combat COVID-19 and To Provide United States Leadership on Global Health and Security, 2021 https://www.presidency.ucsb.edu